

Distr.: General
24 February 2017
Arabic
Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والعشرون

١-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

موجز للمعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن البرازيل*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

١- أُعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير موجز للمعلومات المقدمة من ٥٣ جهة صاحبة مصلحة^(١) إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو مقدّم في شكل موجز تقيداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(٢) والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان^(٣)

٢- فيما يخص التوصيتين ٧-١١٩ و ٨-١١٩^(٤)، أكدت الورقة المشتركة ١٦ أن البرازيل لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لأنها لم تكن من أولويات البرلمانين ولا من أولويات الحكومة الاتحادية^(٥). ولاحظت الورقة المشتركة ٩ أن مواءمة تشريعات البرازيل مع أحكام بروتوكول باليرمو لا تزال قيد النظر^(٦).

٣- وفيما يتعلق بالتوصية ١٠-١١٩^(٧)، أشارت الورقة المشتركة ١٨ إلى أن البرازيل التزمت بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، لكن البرازيل لم تنفذ هذه التوصية^(٨).

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01936(A)



* 1 7 0 1 9 3 6 *

باء- الإطار الوطني لحقوق الإنسان^(٩)

٤- أكدت الورقة المشتركة ١١ أن البرازيل تراجعت عشرين سنة إلى الوراء في المجال المؤسسي بعد أن تحولت أمانة حقوق الإنسان من وزارة إلى مجرد أمانة خاصة داخل ما يسمى الآن وزارة العدل والمواطنة. وقد اتخذت هذه الوزارة تدابير من أجل "تجميد" الإنفاق، بإصدار المرسوم رقم ٢٠١٦/٦١١، مما سيؤثر في جميع موارد الأمانة المذكورة التي كانت سابقاً وزارة مستقلة وباتت الآن أمانة خاصة^(١٠).

٥- وفيما يتعلق بالتوصيتين ١١٩-٤ و ١١٩-٥^(١١)، لاحظ مركز الدراسات بشأن العدالة الانتقالية أن البرازيل أوصيت بمواءمة تشريعاتها الوطنية على نحو تام مع جميع الالتزامات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي؛ ومع ذلك لم تعتمد البرازيل تشريعات محددة من أجل إدماج التزاماتها في تشريعاتها الوطنية^(١٢).

جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

١- المسائل المشتركة بين القطاعات

المساواة وعدم التمييز^(١٣)

٦- أشارت الورقة المشتركة ٦ إلى زيادة في حالات العنصرية والتمييز ضد الشعوب الأصلية وأفرادها. وخلال السنوات الأربع الماضية، تزايدت تحركات البرلمانيين من المجموعات الريفية المناهضة للشعوب الأصلية، ضمن سياق يتسم بمحاولات هدفها تقليص حقوق السكان الأصليين ونشر أكاذيب ضد الشعوب الأصلية^(١٤).

٧- وأشارت الورقة المشتركة ١٥ إلى حالات الإهانة والخوف والترهيب الجسدي والنفسي التي يعاني منها المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، بمن فيهم الشباب والمراهقون في البيئات المدرسية والجامعية، والتمييز الذي تعاني منه أسر المثليين^(١٥).

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(١٦)

٨- ذكرت الورقة المشتركة ١١ أن الحكومة الجديدة قدمت مقترحات بشأن "تعديل" الدستور، تمس في واقع الأمر بضمانات على الحقوق، ومنها مثلاً المقترح المتعلق بالتعديل الدستوري ٢٠١٦/٥٥^(١٧)، الذي يسعى إلى تجميد الإنفاق الاجتماعي لمدة عشرين سنة ووضع حد للإنفاق الإلزامي في مجالي التعليم والصحة^(١٨).

٩- وأفادت الورقة المشتركة ٩ بأن المقترح المتعلق بالتعديل الدستوري ٥٥ سيؤدي إلى وقف تمويل السياسات الاجتماعية البرازيلية في حال اعتماده، وذلك بإلغاء الإيرادات المخصصة لميزانية التعليم والحماية الاجتماعية، بما يشمل سياسات الصحة والضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية^(١٩).

١٠- وأفاد الاتفاق العالمي بأن البرازيل ينبغي أن تدعم المبادرات والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة التمييز وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل

الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية واللاجئين، والتي وضعتها شركات ومختلف مستويات الحكومة، بالتعاون مع المجتمع المدني^(٢١). وأشار الاتفاق العالمي إلى ضرورة أن تروج البرازيل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لدى الهيئات الحكومية التي ليست نشطة عادة في مجال حقوق الإنسان^(٢٢).

١١ - وأفادت الورقة المشتركة ١٤ بأن البرازيل تواجه الكثير من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، ومنها على سبيل المثال انهيار سدين مؤخراً في جاكاري وماريانا، ما أثار شكوكاً حول مدى فعالية آليات الوقاية القانونية في البرازيل، ومراقبة التلوث، وقانون المسؤولية البيئية^(٢٣).

١٢ - وفي حالة ماريانا، أشارت الورقة المشتركة ٢٢ إلى وقف العمل باتفاق "تعديل السلوك" المبرم بين الشركات الثلاث والسلطات البرازيلية بموجب حكم من محكمة العدل العليا، مؤرخ تموز/يوليه ٢٠١٦. واستند هذا القرار إلى واجب تصحيح الوضع، الذي يقع على عاتق دولة البرازيل، وإلى عدم مشروعية اتفاق لم يشمل المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية^(٢٤).

١٣ - وأشارت الورقة المشتركة ٢٢ إلى إهمال قدرة نشاط الرصد البيئي مع خفض عدد موظفي الخدمة المدنية المكلفين برصد إصدار التراخيص البيئية للأنشطة الملوثة، وكذلك إهمال الإدارة البيئية لآثار هذه الأنشطة^(٢٥).

١٤ - وأكدت الورقة المشتركة ١٤ انتهاك حقوق الإنسان في منطقة الأمازون البرازيلية نتيجة أعمال الحرق غير القانونية^(٢٥). ووجهت الورقة المشتركة ٢٢ الانتباه إلى المقترح المتعلق بالتعديل الدستوري رقم ٢٠١٢/٦٥ باعتباره أحد الأدلة الرئيسية على التقصير في حماية البيئة وحقوق الإنسان، لأنه يقلص إجراء إصدار التراخيص البيئية من ثلاث خطوات إلى خطوة واحدة^(٢٦). وأثارت منظمة أوسيانا لحقوق الإنسان مسألة تغيير المناخ وحقوق الإنسان^(٢٧).

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

١٥ - لاحظت الورقة المشتركة ١٨ أن قانون مكافحة الإرهاب المعتمد حديثاً يوضح صراحة أن أحكامه "لا تنطبق على السلوك الفردي أو الجماعي للأشخاص الذين يشاركون في مظاهرات سياسية أو حركات اجتماعية أو نقابية أو دينية أو طبقية أو مهنية بدافع تحقيق أهداف اجتماعية أو تقديم التماسات"، لكن على الرغم من ذلك هناك خوف من إمكانية استخدام تعريفه الواسع لما يشكل عملاً إرهابياً من أجل استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان^(٢٨). وأوضحت الورقة المشتركة ٢٤ أن قانون مكافحة الإرهاب لا يزال يشكل خطراً كبيراً على الحق في الاحتجاج وحرية الحركات الاجتماعية في التجمع، على الرغم من بعض التعديلات التي أدخلت عليه^(٢٩).

٢ - الحقوق المدنية والسياسية

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه^(٣٠)

١٦ - لاحظت منظمة العفو الدولية أن البرازيل أيدت توصيات تدعوها إلى اتخاذ تدابير من أجل إنهاء الإعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن؛ بيد أن عمليات القتل التي

تنفذها الشرطة ما زالت مستمرة، ولا سيما في سياق ما يسمى "الحرب ضد المخدرات". وقد اقترنت عمليات مكافحة المخدرات في أحياء الفافيللا (الأحياء الحضرية الفقيرة)، باستخدام القوة في كثير من الحالات، مما أسفر عن استخدام مفرط للقوة أو عن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء^(٣١).

١٧- وأقرت رابطة حقوق الإنسان CONECTAS بأن البرازيل اتخذت خطوة رمزية من أجل وضع حد لتصنيف 'المقاومة' في تقارير الشرطة الذي يُستخدم للتغطية على عمليات الإعدام. وحدد أيضاً القرار المشترك الصادر عن المجلس الأعلى للشرطة والمجلس الوطني لرؤساء الشرطة المدنية الإجراءات الواجب اتباعها في حالات الوفاة أو الإصابات البدنية التي تتسبب فيها الشرطة^(٣٢). وأكدت الرابطة أن وقف عمليات الإعدام التي تنفذها الشرطة يقتضي بعض التدابير: استقلالية أجهزة الطب الشرعي؛ وهيئات للشؤون الداخلية ومؤسسة لأمين المظالم مستقلة؛ وإشراف مكتب المدعي العام على عمل الشرطة؛ وتغيير نموذج أعمال الشرطة ذات الطابع العسكري؛ ووضع حد لتصنيف 'المقاومة'^(٣٣).

١٨- وأشارت الورقة المشتركة ٦ ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة إلى أعمال العنف المرتكبة ضد مجتمعات الشعوب الأصلية مع الإفلات من العقاب، وحالات الحبس غير المبررة، ووفاة قادة الشعوب الأصلية في سياق النزاعات بشأن حقوقهم الإقليمية^(٣٤). وأشارت منظمة "دافيدا: الدعارة والحقوق المدنية والصحة" إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة، لا سيما ضد المشتغلين بالجنس من مغايري الهوية الجنسانية^(٣٥).

١٩- وأشارت الورقة المشتركة ١٨ إلى استخدام القوة المفرطة والاعتقال التعسفي ضد المتظاهرين أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة في عام ٢٠١٣، وكأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠١٤، وأثناء دوري ريو للألعاب الأولمبية في عام ٢٠١٦. وشملت الانتهاكات عدم تعريف أفراد الشرطة بأنفسهم، والاحتجاز التعسفي، ونشر أعداد مفرطة من أفراد الشرطة، والإفراط في استخدام الأسلحة الأقل فتكاً، واستخدام الأسلحة الفتاكة في أربع مظاهرات على الأقل^(٣٦). وأفادت الورقة المشتركة ٢١ ومنظمة العفو الدولية بأن الصحفيين الذين غطوا هذه المظاهرات دُمّرت معداتهم، ومُنعوا من تغطية الاحتجاجات، وتعرضوا للعنف الجسدي والاحتجاز التعسفي^(٣٧).

٢٠- ولاحظت منظمة العفو الدولية أن البرازيل التزمت أيضاً باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة ومنع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛ ومع ذلك لا تزال أعمال التعذيب والعنف متوطنة في سجون البرازيل شأنها شأن الاكتظاظ الشديد والأوضاع المهينة. ففي سجن بيدرينهاس قُتل ٦٠ محتجزاً على أيدي محتجزين آخرين في عام ٢٠١٣^(٣٨). ولاحظت مؤسسة أوميغا للبحوث أن البرازيل تلقت توصيات بشأن اتخاذ تدابير من أجل منع التعذيب ومكافحته؛ بيد أن الأشخاص المودعين في أماكن الاحتجاز غالباً ما يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة^(٣٩).

٢١- وذكرت منظمة العفو الدولية أن البرازيل أيدت توصيات داعية إلى ضمان استقلالية الآلية الوقائية الوطنية وإدارتها الذاتية؛ لكن الآلية الوقائية الوطنية في البرازيل لا تمثل للمعايير الدولية من حيث استقلاليتها^(٤٠). وأكدت مؤسسة أوميغا للبحوث أن الآلية الوطنية تعاني من نقص الموظفين وأن من الممكن المساس باستقلاليتها الوظيفية بسبب حيز عملها وبسبب تمويلها

من مصدر وحيد^(٤١). وذكرت رابطة حقوق الإنسان أن على الحكومة الاتحادية تيسير وتمويل إنشاء نظم حكومية متكاملة لمناهضة التعذيب^(٤٢).

٢٢- ولاحظت الورقة المشتركة ١٧ أن إدارة السجون الوطنية قد كشفت عن وجود ٦٢٢ ٢٠٢ من الأشخاص في السجون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مما يجعل من البرازيل البلد الذي يضم رابع أكبر عدد من السجناء في العالم^(٤٣). وأضافت الورقة المشتركة ١٧ أن المرأة تمثل ٥,٨ في المائة من مجموع السجناء وأن معدل تزايد عدد النساء في السجون أمر مثير للجزع.

٢٣- ويتعلق حوالي ٦٤ في المائة من الجرائم التي تسجن النساء من أجلها بالابتزاز بالمخدرات. وتفيد التقارير بأن النساء ينفرن من قضاء عقوباتهن في النظام المفتوح في ساو باولو حيث يتعرضن لاعتداءات جنسية يرتكبها موظفو الإصلاحات^(٤٤). وأشارت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين إلى مشاكل الاندماج الاجتماعي للسجناء وأسرههم^(٤٥). وأكدت الورقة المشتركة ١٧ أن الأشخاص السود موجودون بأعداد مفرطة في نظام السجون^(٤٦).

٢٤- ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش أن مراكز الأحداث احتجزت ما يقارب ٢٢ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٤، لكن طاقتها الاستيعابية لا تسع سوى ١٨ ٠٠٠ شخص^(٤٧). وأشارت الورقة المشتركة ٢٠ إلى ما تشهده السجون من حالات التمرد والحرق المتكررة والتعذيب وسوء المعاملة والاكتظاظ وانعدام إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والحرمان من الحق في التعليم، وأفادت بوقوع انتهاكات في سجون سير، وريو غراندي دو سول، وبرنامبوكو^(٤٨).

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون^(٤٩)

٢٥- أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن مكاتب المدعي العام في بعض الولايات قد اتخذت خطوات هامة من أجل التصدي لعنف الشرطة عن طريق إنشاء وحدات خاصة للتحقيق في قضايا اعتداءات الشرطة؛ ومع ذلك ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ التوصيات ١١٩-٦٥ و ١١٩-١٢٢ و ١١٩-١٢٣^(٥٠).

٢٦- ولاحظت الورقة المشتركة ١٧ أن بدء العمل بجلسات الاستماع للموقوفين في البرازيل مهم فيما يخص الاحتجاز السابق للمحاكمة، ومعالجة الاكتظاظ في السجون. وخلال الجلسات المذكورة، يكون من الإلزامي عرض المحتجز على قاض في غضون مدة أقصاها ٢٤ ساعة بعد توقيفه، مع ضمان المراقبة الفعالة للأساس القانوني الذي يستند إليه الاحتجاز^(٥١). وأضافت رابطة حقوق الإنسان أن ذلك قد يكون أداة لمنع التعذيب في الشارع^(٥٢). وأشارت الورقة المشتركة ١٧ إلى استمرار عدم مراعاة قرار المحكمة العليا الذي يقتضي العمل بجلسات الاستماع للموقوفين في جميع أنحاء الإقليم^(٥٣).

٢٧- وأشادت الورقة المشتركة ١٧ بالقانون ١٢-٤٠٣/٢٠١١ الذي يتيح سلسلة من التدابير البديلة لحسم مسألة مراعاة القضاة لمدى ضرورة الاحتجاز السابق للمحاكمة^(٥٤).

٢٨- وأفادت رابطة القضاة من أجل الديمقراطية بأن القضاة الذين يعملون في مجال الحريات العامة يتعرضون لانتهاكات تنال من استقلالهم الوظيفي وحرمتهم في التعبير^(٥٥).

٢٩- وأفادت الورقة المشتركة ٢٤ بأن الإفلات من العقاب هو أحد العوامل الرئيسية التي تشجع العنف ضد الصحفيين بصورة غير مباشرة^(٥٦). وأشارت الورقة المشتركة ٢ إلى أن البرازيل قبلت توصيات بشأن مكافحة الإفلات من العقاب؛ لكن من أصل ٢٥ قضية متعلقة بقتل صحفيين يعملون في الصحافة المطبوعة والإلكترونية ومدونين في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وآب/أغسطس ٢٠١٦، ظل الجناة دون عقاب في ٢١ قضية^(٥٧).

٣٠- وأفادت الورقتان المشتركتان ٦ و٧ بأن الحكم المتعلق بقضية رابوسا سيرا دو سول الذي أصدرته المحكمة العليا الاتحادية أدى إلى زيادة في الدعاوى القضائية ضد ترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية^(٥٨). وتبّنت الورقة المشتركة ٧ إلى أن الشعوب الأصلية لم تُستدع في معظم الدعاوى لكي تكون أطرافاً في هذه القضايا وتدافع عن نفسها أو تعبر عن آرائها^(٥٩).

٣١- ولاحظت الورقة المشتركة ٢١ أن الصك القانوني المعروف باسم "تعليق الأمر الزجري الأولي"، الذي يمنح الدولة الحق في أن تطلب مباشرة إلى رؤساء المحاكم العليا تعليق الأوامر القضائية الأولية بحجة المصلحة العامة، قد استُخدم من أجل إنجاز أعمال بناء كبرى^(٦٠).

٣٢- وفيما يتعلق بالحق في معرفة الحقيقة، أشار مركز الدراسات بشأن العدالة الانتقالية إلى أن السلطة القضائية تشكل حاجزاً أمام تقصي المسؤولية الجنائية عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ ولذلك لم تتابع التوصية ١١٩-١١٥^(٦١) حتى الآن^(٦٢).

٣٣- ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش ضعف التقدم المحرز في ملاحقة المسؤولين عن الفضائح التي ارتكبتها موظفون حكوميون خلال فترة الديكتاتورية العسكرية (١٩٦٤-١٩٨٥)^(٦٣). وأقر مركز الدراسات بشأن العدالة الانتقالية بأن إصدار التقرير النهائي للجنة الوطنية لتقصي الحقيقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ يشكل نقطة بارزة في تاريخ عملية تقصي الحقائق في البرازيل؛ غير أن تنفيذ التوصيات ١١٩-١٢٤ و١١٩-١٢٥ و١١٩-١٢٦^(٦٤) كان جزئياً^(٦٥).

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية^(٦٦)

٣٤- نوّهت منظمة مراسلون بلا حدود بقانون الحصول على المعلومات العامة باعتباره قانوناً مثالياً، لكنها طلبت تنفيذه بشكل صحيح على مستوى الولايات والبلديات^(٦٧).

٣٥- وفيما يتعلق بالتوصية ١١٩-١٣٠^(٦٨) بشأن حرية التعبير، لاحظت الورقة المشتركة ١٨ سجل تنفيذ مختلطاً؛ ففي حين كان ما يسمى الإطار المدني الخاص بالإنترنت خطوة حاسمة نحو الأمام في عام ٢٠١٤، من شأن مشروع القانون ٢١٥/٢٠١٥ المعروض على نظر الكونغرس أن يشكل خطوة إلى الوراء^(٦٩).

٣٦- وأقرت منظمة مراسلون بلا حدود بأن الإطار المدني الخاص بالإنترنت الذي ينظم الإنترنت ويحمي الخصوصية وحرية التعبير على الإنترنت قد جعل البرازيل في مقدمة الدول التي تحمي الحقوق المدنية على الإنترنت في أمريكا اللاتينية^(٧٠). وأقرت الورقة المشتركة ٢ بأن البرازيل برزت كبلد رائد على مستوى العالم فيما يخص الحقوق الرقمية^(٧١). وفي الوقت نفسه، أفادت الورقة المشتركة ٢٤ بأن الإطار المدني الخاص بالإنترنت لا ينفذ بصورة كافية^(٧٢). وأعربت منظمة الوصول الآن عن احتمال أن تؤثر بعض المواد من هذا الإطار تأثيراً سلبياً في حقوق مستخدمي الإنترنت^(٧٣).

٣٧- ولاحظت الورقة المشتركة ٢ أن السلطة القضائية اشتبكت مع شركات التكنولوجيا الكبيرة^(٧٤). وأفادت الورقة المشتركة ٢٤ بأن المحاكم أذنت في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بوقف تطبيق الهواتف المحمولة WhatsApp لأنه رفض إتاحة الوصول إلى محادثات المستخدمين لأغراض التحقيقات الجنائية^(٧٥). ولاحظت منظمة الوصول الآن أنه على الرغم من إبطال قرارات المحاكم الأعلى درجة لذلك الوقف، فقد كانت له آثار سلبية خطيرة^(٧٦).

٣٨- ولاحظت الورقة المشتركة ١٨ أن البرازيل تلقت اثنتي عشرة توصية بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني وخمس توصيات بشأن الشعوب الأصلية؛ ولم تنفذ أي من تلك التوصيات تنفيذاً كاملاً^(٧٧).

٣٩- ولاحظت الورقة المشتركة ٢٤ تزايد العنف ضد الصحفيين، حيث أفادت بأن عدد الانتهاكات في عام ٢٠١٥ زاد بنسبة ٦٧ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٤^(٧٨).

٤٠- ورحبت الورقة المشتركة ٢ بإنشاء فريق عامل من أجل التحقيق في الهجمات التي تستهدف الصحافة وتقديم توصيات^(٧٩). وأشارت منظمة مراسلون بلا حدود إلى أن البرازيل لم تنفذ أيّاً من التوصيات المقدمة في التقرير النهائي للفريق العامل المذكور^(٨٠).

٤١- وأفادت الورقة المشتركة ١٨ بأن برنامج البرازيل الوطني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان قد خضع لإعادة هيكلة بموجب مرسوم في عام ٢٠١٦؛ وفي الوقت نفسه، لم يُعتمد قانون مقدّم في الكونغرس في عام ٢٠٠٩ من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج^(٨١). واعتبرت الورقة المشتركة ٢ أن هذا البرنامج لم يعالج الأسباب المنهجية الكامنة وراء العنف^(٨٢).

٤٢- وأشارت الورقتان المشتركتان ١٨ و٢١ ومنظمة البقاء الثقافي إلى استمرار عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي تستهدف المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية والحقوق البيئية^(٨٣). وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أن بعض الأشخاص من الشعوب الأصلية المسجلين في برنامج الحماية أبلغوا عن عدم حصولهم على دعم فعال في إطار البرنامج^(٨٤). وسجلت منظمة دافيدا حالة شخص قيادي مشتغل بالجنس لم يسمح له بالانضمام إلى البرنامج الوطني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان^(٨٥).

٤٣- وأفادت الورقة المشتركة ٢٤ بأن الخطة الوطنية لامتيازات البث الإذاعي المجتمعي لعام ٢٠١٥ تتطلب تنسيقاً أفضل لتخصيص ترددات للإذاعات المجتمعية^(٨٦).

٤٤- وحسبما أفادت به الورقة ٦ ومنظمة البقاء الثقافي، لم يكن لدى البرازيل على مدى ٣٠ سنة سوى ممثل واحد للشعوب الأصلية في الكونغرس الوطني^(٨٧).

حظر جميع أشكال الرق^(٨٨)

٤٥- أكدت الورقة المشتركة ٩ أن البرازيل أصبحت مرجعاً دولياً في مكافحة العمل القسري^(٨٩). وأكدت الورقة المشتركة ١٣ أن البرازيل لا يزال يعيش فيها أشخاص في حالة رق، ويوجد معظمهم في المناطق الريفية، لكن هناك أيضاً بعض حالات الرق في المناطق الحضرية في قطاعي المنسوجات والبناء^(٩٠).

٤٦- وأفادت الورقة المشتركة ١٣ بأن البرازيل أحرزت تقدماً بفضل التعديل الدستوري الذي يسمح بمصادرة الممتلكات التي يُكتشف فيها الاسترقاق؛ ومع ذلك لم ينظّم بعد هذا الإجراء.

ولاحظت الورقة المشتركة ١٣ وجود مجموعات في الكونغرس تريد تعديل مفهوم "الاسترقاق" الوارد في المادة ١٤٩ من قانون العقوبات بحيث يستبعد ما يلي: (١) الأوضاع المهنية و(٢) العمل المضني^(٩١). وأوضحت رابطة الرهبان الدومينيكيين المناصرين للعدالة والسلام أن عدد مفتشي العمل انخفض كثيراً^(٩٢).

٤٧- ورأت الورقة المشتركة ١٣ أن "القائمة الوسخة" لأعمال الاسترقاق، التي وضعتها وزارة العمل في عام ٢٠٠٣، هي واحدة من الاستراتيجيات الأكثر ابتكاراً لمكافحة الرق المعاصر. لكن منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لم يُعد نشر القائمة بناءً على أمر قضائي^(٩٣). وذكرت رابطة الرهبان الدومينيكيين المناصرين للعدالة والسلام أن مشاورات مستفيضة داخل الحكومة تمخضت في أيار/مايو ٢٠١٦ عن وضع قائمة جديدة بموجب مرسوم صادر عن وزارة العمل^(٩٤).

الحق في الخصوصية والحياة الأسرية^(٩٥)

٤٨- أفادت الورقة المشتركة ٥ فيما يخص التوصية المتعلقة بالحق في الخصوصية والمرأة، بعدم وجود أي قانون محدد يكفل الحق في الخصوصية والسرية في أعمال العنف المتصل بنوع الجنس^(٩٦). ولاحظت الورقة المشتركة ٥ أن وكالات إنفاذ القانون تميل إلى استغلال انتشار الاتصالات الرقمية من أجل التدخل في الخصوصية^(٩٧).

٣- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية^(٩٨)

٤٩- لاحظت الورقة المشتركة ١٣ أن أوضاع العمل المهنية شائعة في مشاريع الهياكل الأساسية التي تُنجز في مواقع بعيدة مثل منشأة سانتو أنطونيو/جيراو، في شمال البلاد حيث أدت حالة السكن غير المستقر وأيام العمل المضني إلى تمرد العمال غير الراضين عن أوضاع عملهم^(٩٩).

٥٠- وأفادت الورقة المشتركة ١٣ بأن منطقة جنوب ولاية ميناس جيرائيس تمثل أعلى عدد من حالات العمل المماثل للرق في مزارع البن البرازيلية، بما فيها مزارع إنتاج البن المعتمدة والحاصلة على جوائز لإنتاجها "أنواع البن المستدامة"^(١٠٠).

الحق في الضمان الاجتماعي^(١٠١)

٥١- نُبّهت الورقة المشتركة ٩ إلى أن التعديل الدستوري ٥٥ المقترح، في حال اعتماده، سيوقف تمويل السياسات الاجتماعية البرازيلية بإلغاء الإيرادات المخصصة لميزانية التعليم والحماية الاجتماعية، بما يشمل سياسات الصحة والضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية^(١٠٢).

٥٢- وسلطت الورقة المشتركة ١١ الضوء على عمليات الإدماج الاجتماعي المنحزة في السنوات الأخيرة، بفضل سياسات التحويلات النقدية، والزيادة الحقيقية في الحد الأدنى للأجور، ومخططات الضمان الاجتماعي. وحذرت من التعديل الدستوري ٥٥ المقترح الذي سيجمد الإنفاق الاجتماعي لمدة عشرين سنة، والذي ينطوي على إصلاح يقيد استحقاقات الضمان الاجتماعي^(١٠٣).

٥٣- وأشارت الورقة المشتركة ١٣ إلى أن العامل الريفي عندما يريد المطالبة بحقه في التقاعد من خلال تصريح بنشاطه الريفي، لا تمنحه المزارع التي توظفه بصورة غير رسمية الوثيقة اللازمة لذلك في كثير من الحالات، مما يُصعّب على العامل الريفي إثبات العقود التي قضاها في العمل الريفي أمام المعهد الوطني للضمان الاجتماعي^(١٠٤).

الحق في مستوى معيشي لائق^(١٠٥)

٥٤- أكدت الورقة المشتركة ٦ أنه على الرغم من التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر، لا سيما عن طريق برامج تحويل الدخل، أخفقت البرازيل في الوقوف على الخصوصيات التي تميز حالات الشعوب الأصلية والاستجابة لها على نحو تام ولم تتمكن من النهوض الفعلي بظروف المعيشة دون فرض أسلوب حياة دخيل على هذه الشعوب^(١٠٦).

٥٥- وفيما يتعلق بالتوصيتين ١١٩-١٣١ و ١١٩-١٤٥^(١٠٧)، أشارت الورقة المشتركة ٩ إلى أن عدم تنفيذ التدابير اللازمة لحماية وتعزيز فرص حصول الفلاحين التقليديين، والشعوب الأصلية ومجتمعات الكويلومبولاً على الأراضي، قد أدى إلى انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان؛ ولا سيما الحقوق في مستوى معيشي لائق وفي السكن اللائق والغذاء والماء^(١٠٨).

٥٦- وأعربت الورقة المشتركة ٣ عن القلق إزاء التعديل الدستوري ٥٥ المقترح، الذي يقضي بالأبداً يتجاوز أي استثمار في المجالات الاجتماعية قيمة تسوية التضخم لمدة ٢٠ سنة^(١٠٩).

الحق في الصحة^(١١٠)

٥٧- لاحظت الورقة المشتركة ٩ أن نظام الصحة الموحد يتعرض للتفكيك حالياً بسبب مختلف المقترحات الرامية إلى تقليص نطاقه أو إلى تخصيصته^(١١١). وأشارت الورقة المشتركة ٢٦ إلى تحديات من قبيل ارتفاع أسعار الأدوية غير المبرر الذي يهدد استدامة نظام الصحة العامة والحصول على الأدوية^(١١٢).

٥٨- وذكرت الورقة المشتركة ٢٦ أنه على الرغم من سياسة حصول جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج التي يكفلها القانون، ارتفع معدل الإصابة بالفيروس وفتوّس تمويل البرنامج الحكومي لعلاج الفيروس وارتفع معدل الوفيات في بعض المناطق^(١١٣).

٥٩- وفيما يخص التوصية المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية، وجهت الورقة المشتركة ٤ الانتباه إلى التشريعات التقييدية السارية في البرازيل. فالإجهاض غير مسموح به إلا عندما تكون حياة المرأة معرضة للخطر أو يكون الحمل نتيجة اغتصاب، أو إذا كان الجنين عديم الدماغ^(١١٤). وأكد مركز الحقوق الإنجابية أن البرازيل ما زالت تلاحق بالفعل النساء اللواتي أجرين عمليات إجهاض غير قانونية^(١١٥). وأشارت الورقة المشتركة ١ إلى أن إمكانية الإجهاض القانوني غير متاحة دائماً لضحايا العنف الجنسي^(١١٦).

٦٠- وأشارت الورقة المشتركة ٤ إلى وجود قوى محافظة في الكونغرس تعارض الصحة الجنسية والإنجابية، وذلك ضمن استراتيجية سياسية منظمة تحت شعار "حق الأطفال غير المولودين في الحياة"^(١١٧).

٦١- وأفاد مركز الحقوق الإنجابية بأن ثلثي الوفيات المرتبطة بالحمل المسجلة في الشمال الشرقي (المنطقة الأكثر فقراً والأقل تقدماً في البرازيل)، هي نتيجة عمليات الإجهاض غير المأمونة^(١١٨).

٦٢- ونوه مركز الحقوق الإنجابية بسياسات مختلفة تتعلق بصحة الأمهات وترمي إلى معالجة مسألة الرعاية الصحية للأمهات بشكل عام؛ ومع ذلك، فقد صيغ عدد من هذه السياسات من منظور الجنين وليس من منظور المرأة^(١١٩).

٦٣- وفيما يخص الأطفال المولودين برأس صغير بسبب فيروس زيكا، أفاد كل من الورقة المشتركة ٤ ومركز الحقوق الإنجابية بأن البرازيل تجازف بتعطيل التدابير اللازمة من أجل ضمان الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، مثلما أعربت عن ذلك منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان^(١٢٠). ومن وجهة نظر مختلفة، قال التحالف الدولي للدفاع عن الحرية إن رفع القيود التي يفرضها القانون لم يفعل شيئاً لمنع انتشار فيروس زيكا^(١٢١). وأشار كل من الورقة المشتركة ٤ ومركز الحقوق الإنجابية إلى أن وزارة الصحة البرازيلية نشرت آخر المبادئ التوجيهية التي وضعتها من أجل التصدي لصغر الرأس عند الولادة بسبب فيروس زيكا، والتي تعترف فيها بشكل صحيح بأن الاستخدام السليم لوسائل منع الحمل سوف يؤدي دوراً كبيراً في الحد من أثر وباء زيكا؛ ومع ذلك، لم تتناول تلك المبادئ التوجيهية الحواجز الماثلة أمام الفقراء والبرازيليين من أصل أفريقي والنساء الشابات^(١٢٢).

٦٤- وأقرت الورقة المشتركة ٦ ببعض التقدم المحرز فيما يخص إنشاء نظام فرعي للرعاية الصحية التي تمارسها الشعوب الأصلية؛ ومع ذلك، استنكرت الشعوب الأصلية مخالفت في خدمات الرعاية الصحية وعدم ممارسة السكان الأصليين لرقابة فعلية على النظام^(١٢٣).

٦٥- وأفادت منظمة البقاء الثقافي بأن أول دراسة استقصائية وطنية لصحة وتغذية الشعوب الأصلية في البرازيل خلصت إلى أن عدد المرضى المفرط في صفوف أطفال الشعوب الأصلية يدل على قلة الخدمات الطبية والمرافق الصحية المتاحة للمجتمعات الأصلية^(١٢٤).

٦٦- ولاحظت الورقة المشتركة ٢٧ الوضع الصحي المثير للجزع في مجتمعات كاناماري في منطقة وسط نهر جوروا^(١٢٥). ورأت جمعية هوتوكارا يانومامي أن البرازيل ينبغي أن تكفل مشاركة مجتمعات يانومامي ويكونا في المحادثات الثنائية بين البرازيل وفنزويلا المتعلقة بحماية أراضي هذه المجتمعات وتحسين ظروفها الصحية^(١٢٦).

الحق في التعليم^(١٢٧)

٦٧- أقرت الورقة المشتركة ٣ بأن خطة التعليم الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ تمثل إنجازاً هاماً، وبأنها أداة تخطيط مهمة^(١٢٨).

٦٨- وأشار معهد التنمية وحقوق الإنسان إلى التحدي المتمثل في وضع مؤشرات تسمح برصد وتقييم سياسات التعليم في مجال حقوق الإنسان^(١٢٩).

٦٩- وأقرت مؤسسة المرجميين للتضامن الدولي بحدوث انخفاض في نسبة الانقطاع عن الدراسة في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣؛ بيد أن معدل الانقطاع عن الدراسة لا يزال مثيراً للقلق^(١٣٠).

٧٠- ونهت الورقة المشتركة ٣ إلى أن تطور القطاع الخاص في جميع مراحل التعليم وجميع أنواعه تقريباً أسهم في تفاقم عدم المساواة في مجال التعليم وفي إضعاف القطاع العام في هذا المجال. ومن المثير للقلق بيع أنظمة التعليم الموحد وحزم التخطيط والإدارة التي وضعها القطاع الخاص للمدارس العامة^(١٣١).

٧١- وأشارت الورقة المشتركة ٣ إلى أن البرازيل لم تنفذ التوصيات ١١٩-٣٣ و ١١٩-٤٧ و ١١٩-٩٤^(١٣٢) المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، منذ سحب المسائل المتعلقة بشؤون الجنسين والحياة الجنسية من خطط التعليم. وتحت ضغوط من زعماء دينيين، انسحب نواب محليون في ١٢ ولاية على الأقل من الولايات البرازيلية البالغ عددها ٢٧ من استراتيجيات خطط التعليم الرامية إلى التصدي لعدم المساواة على أساس نوع الجنس والميل الجنسي والعرق^(١٣٣). وأشارت الورقة المشتركة ١٥ إلى الاستبعاد الذي يعاني منه المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين في البيئات المدرسية والجامعية^(١٣٤).

٧٢- ووجهت الورقة المشتركة ١٥ الانتباه إلى أن مشروع القانون المتعلق ببرنامج "مدرسة دون أحزاب" يعتدي على حقوق الإنسان الأساسية كالحق في حرية التعبير والحق في التعليم، ولا يهيئ المدرسة لتكون مكاناً تعدياً للمعرفة^(١٣٥).

٧٣- ونوهت الورقة المشتركة ١٥ بالتقدم الذي تعكسه المؤشرات الوطنية للتعليم المتعلقة بوصول المرأة إلى المدارس؛ لكن هذا الإنجاز غير كاف لتأكيد أن البرازيل قد حققت المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم^(١٣٦).

٧٤- وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أن حوالي ٣٠ في المائة من مدارس السكان الأصليين تستخدم لغات الشعوب الأصلية في التعليم^(١٣٧). وأكدت الورقة المشتركة ١٠ أن التعليم في قرى الشعوب الأصلية يتسم بتدني نوعية التدريس، وهشاشة الهياكل الأساسية، وعدم وجود ممارسات تربوية خاصة بسياقات الشعوب الأصلية^(١٣٨).

٧٥- ورأت الورقة المشتركة ١٠ أن مقترح هيئة أقاليم للتعليم الإثني يمثل ابتكاراً، على الرغم من الشكوك التي تحوم بشأنه. فهو يكشف عن موقف استباقي لوزارة التعليم التي تسعى إلى تنظيم نموذج يضم ممثلين عن الحكومة الاتحادية، ونظم التعليم، والمدرسين من الشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والجامعات^(١٣٩).

٧٦- وأشارت الورقة المشتركة ٢٧ إلى أن مجتمعات كاناماري لا تملك ولو مدرسة واحدة بنتها بلديات المنطقة^(١٤٠).

٧٧- واعترفت الورقتان المشتركتان ٣ و ٢٥ بأن البرازيل أحرزت تقدماً هاماً على صعيد القوانين المتعلقة بتعليم الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛ ومع ذلك، يصطدم هذا التقدم بقيود مختلفة، لذا لم تنفذ البرازيل التوصية ١١٩-١٥٩^(١٤١).

٧٨- ورأت الورقة المشتركة ١٩ أن التوصية ١١٩-١٥٨^(١٤٢) لم تنفذ بالكامل. ولاحظت أن الطلاب والمدرسين في المناطق الريفية يسافرون مسافات طويلة للوصول إلى المدارس، وأن المباني المدرسية والهياكل الأساسية وفرص الوصول إلى الإنترنت، أو حتى الكهرباء، غير كافية^(١٤٣).

٤ - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

المرأة^(١٤٤)

٧٩- لاحظت الورقة المشتركة ٣ عدم وجود سياسات تتصدى للتفاوتات بين الجنسين التي يعكسها أيضاً العنف الممارس على المرأة الذي أودى بحياة نحو ٥.٠٠٠ امرأة في عام ٢٠١٣. وفي العام نفسه، أُبلغ عن ٥٠٠.٠٠٠ حالة اغتصاب أو محاولة اغتصاب^(١٤٥).

٨٠- وأفادت الورقة المشتركة ١ بأن نسبة حالات الاغتصاب المبلغ عنها لا تتعدى ٣٥ في المائة ويعزى ذلك بالأساس إلى عدم الثقة في أن نظام العدالة سوف يأخذ الشكاوى مأخذ الجد. وقد أكد هذا تقرير صادر مؤخراً بشأن المواقف إزاء العنف القائم على نوع الجنس أوضح أن ثلث سكان البرازيل يعتبرون المرأة مذنبه عندما تتعرض للاغتصاب^(١٤٦).

٨١- وفيما يخص التوصية ١١٩-٩٠^(١٤٧)، لاحظت الورقة المشتركة ١٩ أن البرازيل ما زالت تفتقر إلى محاكم متخصصة لرعاية النساء ضحايا العنف. وهناك ٦٦ من هذه المحاكم، لكن وفقاً لمجلس القضاء الوطني يحتاج البلد إلى ١٢٠ محكمة على الأقل^(١٤٨).

٨٢- وتبين للورقة المشتركة ٦ تفاقم حالات العنف ضد النساء من السكان الأصليين، بما في ذلك العنف الجنسي. ولم تستطع السياسات الوطنية لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة معالجة هذه المسألة بإيلاء اهتمام خاص لسياق الشعوب الأصلية. وقد تدهورت الحالة تدريجياً مع تراجع مركز وزارة سياسات المرأة إلى قطاع فرعي في مكتب حقوق الإنسان^(١٤٩).

الأطفال^(١٥٠)

٨٣- رحبت الورقة المشتركة ١٩ بالتدابير المتخذة من أجل الامتثال للتوصية ١١٩-١٢٩^(١٥١)، التي تدعم تسجيل المواليد من خلال وضع موثقين في أجنحة الولادة وإنشاء نظام المعلومات الوطني الخاص بالسجل المدني^(١٥٢).

٨٤- ولاحظت الورقة المشتركة ٢٠ بقلق أن مجلس النواب توصل في الاقتراع الثاني إلى اعتماد التعديل الدستوري ١٧١/١٩٩٣، الذي يخفض سن المسؤولية الجنائية من ١٨ سنة إلى ١٦ سنة فيما يخص بعض الجرائم، وأن مجلس الشيوخ وافق على مقترح لرفع مدة حبس المراهقين من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات^(١٥٣). وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش والورقة المشتركة ١٩ بأن هذا التعديل، في حال سنه، سينتهك المعايير الدولية التي تقضي بأن محاكمة الأشخاص دون ١٨ سنة من العمر ينبغي ألا تكون مثل محاكمة البالغين^(١٥٤).

٨٥- ولاحظت الورقة المشتركة ١٩ أن حالة الأطفال السود وأطفال الشعوب الأصلية الضعفاء تظهر أنه ما زال يجب تنفيذ العديد من التدابير بغية متابعة التوصية ١١٩-١٦٢^(١٥٥) التي قبلتها البرازيل^(١٥٦).

٨٦- وأشارت الورقة المشتركة ١٩ إلى أن البرازيل سمحت بإبلاغ السلطات مباشرة بحالات العنف بواسطة برنامج رقم الهاتف ١٠٠. وقد زاد هذا الرقم من الإبلاغ عن حالات العنف، لكن هناك نقص في المتابعة^(١٥٧).

٨٧- وهنأت الورقة المشتركة ١٩ البرازيل على نجاح جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصية ١١٩-١٥٢^(١٥٨) بشأن وفيات الأطفال. وقد تحقق ذلك بمساعدة برنامج الإعانات الأسرية، الذي وُقِرَ للأمهات ولمواليدهن الرعاية الصحية الأولية^(١٥٩).

٨٨- ونهت الورقة المشتركة ٢٣ إلى عدم احترام التصنيف الإرشادي، وإلى عرض برامج الشرطة، وإلى الكم المفرط من الإعلانات الموجهة إلى الأطفال في وسائل الإعلام^(١٦٠). وأفادت الورقة المشتركة ٢٣ بأن محكمة العدل العليا قررت أن مجرد توجيه إعلان إلى الأطفال يجعل من الإعلان عملاً مؤذياً وغير مشروع^(١٦١).

الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٦٢)

٨٩- أقرت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن البرازيل اتخذت تدابير إيجابية لمعالجة التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل السابق، ومنها مثلاً قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٥^(١٦٣).

٩٠- وأشارت مؤسسة المرءيين للتضامن الدولي إلى عدد المدارس العامة التي ليست لديها إمكانيات تيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها أو دور مياه مناسبة لهؤلاء الأشخاص، وبينت توزيع هذه المدارس بالنسب المئوية. ولاحظت المؤسسة أن في عام ٢٠١٣، لم يكن لدى ١١٦ ٦٨ مدرسة (٩٦,٨٥ في المائة) من مجموع ٣٣٠ ٧٠ مدرسة في المناطق الريفية إمكانيات تيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها أو دور مياه مناسبة. وفي المناطق الحضرية، لم يكن لدى ٤٢٩ ٦٢ (٧٥,٣٣ في المائة) مدرسة عامة من مجموع ٨٧٩ ٨٢ مدرسة إمكانيات تيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها أو دور مياه مناسبة^(١٦٤).

الأقليات والشعوب الأصلية^(١٦٥)

٩١- أشارت الورقة المشتركة ٦ إلى حالات رمزية تتعلق بانتهاك حق الشعوب الأصلية في التشاور، مثل حالات السدود الكهرومائية المسماة بيلو موتني، وتيليس بيريس، وباولو مانويل، ومشروع سد تاباجوس، وأكثر من ١٠٠ مشروع قانون وتعديل دستوري هدفها تغيير حقوق السكان الأصليين يجري في الوقت الراهن إقرارها في الكونغرس دون تشاور مع الشعوب الأصلية^(١٦٦).

٩٢- وأشارت الورقة المشتركة ٨ إلى أن تنفيذ الاتفاقات الشائبة بين حكومتها بيرو والبرازيل يجري دون عمليات تشاورية كافية^(١٦٧).

٩٣- ولاحظت منظمة العفو الدولية أنه على الرغم من التزام البرازيل بمواصلة عملية ترسيم حدود أراضي السكان الأصليين، فإن التقدم يجرى ببطء في هذا الصدد. وما زالت عدة عمليات لترسيم الحدود عالقة، وتعوقها صعوبات قانونية؛ في حين تنتظر عمليات أخرى موافقة السلطة التنفيذية عليها أو لا تزال في مرحلة التقييم التقني الذي تجريه الوكالة الاتحادية المعنية بالشعوب الأصلية^(١٦٨). وأفادت جمعية الشعوب المهتدة - فرع سويسرا بأن البرازيل لم تمثل التوصيات ١١٩-١٦٤ و ١١٩-١٦٥ و ١١٩-١٦٧ و ١١٩-١٦٨^(١٦٩).

٩٤- وأعربت الورقة المشتركة ٩ عن قلقها لأن الفلاح التقليدي، والسكان الأصليين ومجتمعات الكويلومبولاً أو هونوا بسبب بطء تنفيذ السياسات المتعلقة بترسيم حدود أراضيهم^(١٧٠). وأشارت الورقة المشتركة ٦ (٧) إلى عدم إحراز أي تقدم في ترسيم حدود أراضي السكان الأصليين غاراني كايوا^(١٧١). وأشارت الورقة المشتركة ٢٨ إلى عدم ترسيم حدود الأراضي في غويرا ووتيرا روكسا (بارانا)^(١٧٢). وأوضحت الورقة المشتركة ٦ (٦) ومنظمة البقاء الثقافي (٤) أن الركود في ترسيم حدود الأراضي مقترن بنمو الأعمال الزراعية والمشاريع الاستخراجية الكبرى^(١٧٣).

٩٥- ولاحظت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة ومنظمات أخرى^(١٧٤) أن الكونغرس يخضع على نحو متزايد لهيمنة "كتلة الريفين"، التي تدفع إلى وضع قوانين من قبيل التعديل

الدستوري ٢٠٠٠/٢١٥ المقترح الذي يشكل تهديداً مباشراً لحقوق السكان الأصليين الإقليمية لأنه ينقل المسؤولية عن ترسيم حدود أراضي السكان الأصليين من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية ويفسح المجال لإعادة النظر في ملفات ترسيم حدود تم حسمها. ولاحظت الورقة المشتركة ٦ أن التعديل الدستوري ٢٠٠٠/٢١٥ المقترح يشكل المبادرة التشريعية الأكثر خطورة على حقوق الشعوب الأصلية ومجتمعات كويلومبولا المحلية^(١٧٥).

٩٦- ولاحظت الورقة المشتركة ٩ أن التوصية التي تهدف إلى ضمان حقوق الشعوب الأصلية والمحتارين من أصل أفريقي، ١١٩-١٦٢^(١٧٦)، والتوصيتين اللتين تهدفان إلى ضمان الحقوق الإقليمية والثقافية للشعوب الأصلية ١١٩-١٦٣ و ١١٩-١٦٩^(١٧٧) لم تنفذ تنفيذاً كاملاً^(١٧٨).

٩٧- وأكدت الورقة المشتركة ٦ أن الوكالة الاتحادية المعنية بالشعوب الأصلية تعاني من تقلص خطير في الموظفين والموارد، وقد تعرضت عدة من وحداتها لهجمات من الحركات المناهضة للشعوب الأصلية، بما في ذلك تدمير وإحراق مبانيها ومركباتها الرسمية، وتهديد موظفيها^(١٧٩). ولاحظت الورقة المشتركة ٢٢ أن الوكالة لا تعمل إلا بنسبة ٣٦ في المائة من قدرتها^(١٨٠). وأكدت جمعية الشعوب المهتدة - فرع سويسرا أن الوكالة غير قادرة على أداء المهام المحددة في الدستور البرازيلي^(١٨١).

٩٨- ولاحظت الورقة المشتركة ٨ أنه على الرغم من وجود تشريعات بشأن سياسات حماية الشعوب المعزولة، لا بد من زيادة الاستثمارات لصالح الوكالة الاتحادية المعنية بالشعوب الأصلية والأمانة الخاصة المعنية بصحة السكان الأصليين^(١٨٢). وذكرت الورقة المشتركة ٨ أنه منذ عام ٢٠١٤، تطلبت سلسلة من الاتصالات بالشعوب المعزولة على الشريط الحدودي بين البرازيل وبيرو اتخاذ إجراءات طارئة لضمان البقاء المادي والثقافي لهذه الشعوب الأصلية^(١٨٣).

٩٩- وأشارت الورقة المشتركة ١٢ إلى الآثار السلبية الناجمة عن أعمال مجموعة من الشركات الضخمة في قطاعي الموانئ والصناعة، وعن أنشطة الاقتصاد المختلط بالقرب من مدينة ريسيفي^(١٨٤). وأشارت الرابطة الوطنية للتعبير عن شعوب الكويلومبولا إلى الضغوط المكثفة التي تمارسها مؤسسة "Condomino Estrondo" (في بلدية فورموزا دو ريو بريتو، بولاية باهيا) على المجتمعات التقليدية^(١٨٥). وذكرت الورقة المشتركة ٢٧ أن أفراد كاناماري يتعرضون للمضايقات من السكان المحليين^(١٨٦).

المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء والمشدون داخلياً^(١٨٧)

١٠٠- لاحظت الورقة المشتركة ١٦ تدفقات المهاجرين الوافدين إلى البرازيل في السنوات الأربع الماضية، من قبيل الهايتيين والأفارقة، وزيادة بنسبة ٢,٨٦٨ في المائة في عدد طلبات اللجوء في البلد^(١٨٨).

١٠١- وفيما يتعلق بالتوصية ١١٩-١٧٠^(١٨٩)، أفادت الورقة المشتركة ١٦ بأن القانون الأساسي الخاص بالأجانب يفترض أن الهجرة خطر على الأمن الوطني والعامل البرازيلي، وبأن هذا القانون يشجع الهجرة الانتقائية، ولا يمنح بعض الحقوق إلا للمهاجرين المقيمين، ويحظر ممارسة الحقوق السياسية، ولا يسمح بتسوية وضع المهاجرين^(١٩٠).

١٠٢- وأشارت الورقة المشتركة ١٦ إلى سلب حرية العديد من المهاجرين وملتسمي اللجوء الذين يصلون إلى البرازيل عن طريق مطار غوارولوس الدولي - "منطقة العبور" في المحطة رقم ٣ -،

والذين يمنعون إما من دخول البلد، أو من مواصلة السفر على متن رحلات الربط الجوية التي تنطلق من ذلك المطار^(١٩١).

Notes

¹ The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org.

AccessNow	AccessNow (United States of America);
ADF International	Alliance Defending Freedom International (Switzerland);
AI	Amnesty International (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
AIDA	Interamerican Association for Environmental Defense (Peru);
AJD Brasil	Associação Juízes para a Democracia (Brazil);
ANQ	Articulação Nacional de Quilombos (Brazil);
APG23	Association “Comunita Papa Giovanni XXIII” (Italy);
CRR	Center for Reproductive Rights (United States of America);
CJT	Centro de Estudos sobre Justiça de Transição (Brazil);
CONNECTAS	Conectas Human Rights (Brazil);
CS	Cultural Survival (United States of America);
Davida	Davida: Prostituição, Direitos Civis e Saúde (Brazil);
Dominicans	Dominicans for Justice and Peace (Switzerland);
FFF	Four Freedom Forum (United States of America);
FMSI	Marist International Solidarity Foundation (Switzerland);
GG	The Good Group (United States of America);
Global Compact	Global Compact (Brazil);
HAY	Hutukara Associação Yanomami (Brazil);
HRW	Human Rights Watch (Switzerland);
IDDH	Instituto de Desenvolvimento e Direitos Humanos (Brazil);
IEPAS	Instituto de Estudos e Pesquisas em AIDS de Santos (Brazil);
OHR	Oceania Human Rights (United States of America);
Omega Research Foundation	Omega Research Foundations (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
RSF-RWB	Reporters Without Borders International (France);
STP CH	Society for Threatened Peoples Switzerland (Switzerland);
UNPO	Unrepresented Nations and Peoples Organization (Netherlands).

Joint submissions:

JS1	Joint submission 1 submitted by: Equality Now (United States of America); CLADEM Brazil (Brazil); and Vance Center (United States of America);
JS2	Joint submission 2 submitted by: PEN International (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland); PEN Canada (Canada); and University of Toronto Faculty of Law (Canada);
JS3	Joint submission 3 submitted by: Brazilian Campaign for the Right to Education; Acao Educativa; Latin-American Campaign for the Right to Education (CLADE); National Association of Centers for the Defense of Child Rights (Anced) (Brazil);
JS4	Joint submission 4 submitted by: Sexual Rights Initiative (Canada); IPAS Health. Access. Rights (United States of America);
JS5	Joint submission 5 submitted by: Coding Rights; Privacy LatAm; and Privacy International (PI) (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
JS6	Joint submission 6 submitted by: APIB — Articulação dos Povos Indígenas do Brasil; RCA — Rede de Cooperação Amazônica; Plataforma de Direitos Humanos — DHesca Brasil; APOINME — Articulação dos Povos e Organizações Indígenas do Nordeste, Minas Gerais e Espírito Santo; Conselho

- Terena; Comissão Guarani Yvyrupá; ARPINSUDESTE — Articulação dos Povos Indígenas do Sudeste; ARPINSUL — Articulação dos Povos Indígenas do Sul; ATY GUASSU — Grande Assembleia do Povo Guarani; COIAB — Coordenação das Organizações Indígenas da Amazônia Brasileira; ATIX — Associação Terra Indígena Xingu; AMAAIC — Associação do Movimento dos Agentes Agroflorestais Indígenas do Acre; APINA — Conselho das Aldeias Wajãpi; FOIRN — Federação das Organizações Indígenas do Rio Negro; HAY — Associação Yanomami; CIR — Conselho Indígena de Roraima; OPIAC — Organização dos Professores Indígenas do Acre; Wyty-Catë — Associação Wyty-Catë dos Povos Indígenas Timbira do Maranhão e Tocantins; OGM — Organização Geral Mayuruna; CIMI — Conselho Indigenista Missionário; CTI — Centro de Trabalho Indigenista; CPI-AC — Comissão Pró-Índio do Acre; CPI-SP — Comissão Pró-Índio de São Paulo; Conectas Direitos Humanos; IEB — Instituto Internacional de Educação do Brasil; Iepé — Instituto de Pesquisa e Formação Indígena; ISA — Instituto Socioambiental; FIAN Brasil; Justiça Global (Brazil);
- JS7 **Joint submission 7 submitted by:** Indigenous Missionary Council (CIMI); FIAN Brazil; JUSTIÇA GLOBAL; and Association of Judges for Democracy (Brazil);
- JS8 **Joint submission 8 submitted by:** Comissão Pró-Índio do Acre/Comisión Pro Indígena de Acre (CPI-Acre); Asociación del Movimiento de Agentes Agroforestales Indigenas del Acre (AMAAIC); Organización de los Profesores Indígenas del Acre (OPIAC) (Brazil);
- JS9 **Joint submission 9 submitted by:** Conference of the Franciscan Family of Brazil — CFFB; The Brazilian Commission for Justice and Peace — CBJP; Caritas Brazil; Pastoral Land Commission — CPT; Interfranciscan Service for Justice, Peace and Ecology — SINFRAJUPE (Brazil);
- JS10 **Joint submission 10 submitted by:** OPIR — Organização de Professores Indígenas de Roraima; OPRIMT — Organização dos Profissionais da Educação Escolar Indígena de Mato Grosso; OPIAC — Organização dos Professores Indígenas no Acre; Iepé — Instituto de Pesquisa e Formação Indígena (Brazil);
- JS11 **Joint submission 11 submitted by:** COALICIÓN: Articulación para el Monitoreo de los Derechos Humanos en Brasil (Brazil);
- JS12 **Joint submission 12 submitted by:** Conectas Derechos Humanos; Forum Suape Espacio Socio-ambiental (Brazil);
- JS13 **Joint submission 13 submitted by:** Conectas Derechos Humanos; Articulación de los Empleados/as Rurales de Minas Gerais (ADERE-MG); Movimento de los Trabajadores Rurales Sin Tierra/Regional Sur de Minas MG (MST/SUL/MG); Central Unica de los Trabajadores/Regional Sur de Minas Gerais (CUT/SUL/MG); Sindicato de los Empleados Rurales de la Región Sur de Minas Gerais (SERRSMG); Sindicato de los Empleados Rurales de Carmo da Cachoeira MG (SERCAC) (Brazil);
- JS14 **Joint submission 14 submitted by:** Amazon Human Rights Clinics Network; University of the Joinville Region; Pará Federal University; Amazonas State University; University of Brasilia (Brazil);
- JS15 **Joint submission 15 submitted by:** Institute for Development and Human Rights (IDDH); Latin American and Caribbean Committee for the Defense of Women's Rights (CLADEM BRAZIL); "Maria

- Augusta Thomaz” Human Rights Clinic (PUC-SP); Specialized Center for the Promotion and Defense of Women’s Rights (NUDEM); Ecos — Communication and Sexuality; Geledes — Black Women’s Institute; Educational Action, Advisory, Research and Information; Feminist Network of Jurist (deFEMde) (Brazil);
- JS16 **Joint submission 16 submitted by:** Conectas Derechos Humanos; Misión Paz. (Brazil);
- JS17 **Joint submission 17 submitted by:** Rede Justiça Criminal; Associação pela Reforma Prisional; Conectas Direitos Humanos; Instituto de Defensores de Direitos Humanos; Instituto de Defesa do Direito de Defesa; Instituto Terra, Trabalho e Cidadania; Justiça Global; Instituto SouadPaz (Brazil);
- JS18 **Joint submission 18 submitted by:** CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation (South Africa); and Conectas Human Rights (Brazil);
- JS19 **Joint submission 19 submitted by:** IIMA - Istituto Internazionale Maria Ausiliatrice; VIDES International — International Volunteerism Organization for Women, Education and Development (Switzerland);
- JS20 **Joint submission 20 submitted by:** Oficina de Asesoría Jurídica a las Organizaciones Populares — GAJOP; la Justicia Global; la Asociación de los Centros de Defensa de Niños y Adolescentes Sesión DNI Brasil — ANCED/DNI Brasil; la Organización Mundial Contra la Tortura — OMCT; el Centro de Defensa de Niños y Adolescentes de Ceará — CEDECA CEARÁ; el Centro de Defensa de Niños y Adolescentes Bertholdo Weber — CEDECA PROAME; y la Red Nacional de Defensa del Adolescente en Conflicto con la Ley — RENADE (Brazil);
- JS21 **Joint submission 21 submitted by:** Artigo 19, Associação de Advogados de Trabalhadores Rurais no Estado da Bahia — AATR, Associação de Apoio a Criança e ao Adolescente — Amencar, Central do Movimentos Populares, Centro de Defesa de Direitos Humanos de Sapopemba, Centro de Defesa de Direitos Humanos Gaspar Garcia — SP, Centro de Defesa dos Direitos Humanos da Serra —ES, Coletivo Margarida Alves — MG, Comissão Pastoral da Terra — CPT, Conselho Indigenista Missionário — CIMI, CPP — Conselho Pastoral da Pesca, Dignitatis — Assessoria Técnica Popular, Grupo Tortura nunca mais da Bahia, Instituto de Direitos Humanos — MG, Justiça Global, Lajusa — Laboratório de Justiça Global e Educação em Direitos Humanos na Amazônia, Movimento dos Atingidos por Barragens, Movimento dos Trabalhadores Rurais Sem Terra, Movimento Nacional de Direitos Humanos, Rede Justiça nos Trilhos, Sociedade Maranhense dos Direitos Humanos, Sociedade Paraense de Defesa dos Direitos Humanos — SDDH, Terra de Direitos (Brazil);
- JS22 **Joint submission 22 submitted by:** Conectas Human Rights; Instituto Socioambiental; Rapporteur on Indigenous Peoples of the DHESCA Brazil Platform (Brazil);
- JS23 **Joint submission 23 submitted by:** Artículo 19; Instituto Alana; Intervezes — Coletivo Brasil; ANDI (Brazil);
- JS24 **Joint submission 24 submitted by:** ARTICLE 19, Associação Brasileira de Defesa do Consumidor (PROTESTE), Instituto de Manejo e Certificação Ambiental (Imaflora), and National Federation of Radialists (FITERT) (Brazil);
- JS25 **Joint submission 25 submitted by:** National Articulation Quilombo — ANQ (Brazil);

- JS26 **Joint submission 26 submitted by:** Grupo de Trabalho sobre Propriedade Intelectual: ABIA — Associação Brasileira Interdisciplinar de AIDS (Brazilian Interdisciplinary AIDS Association); Conectas Direitos Humanos (Conectas Human Rights); FENAFAR — Federação Nacional dos Farmacêuticos (National Federation of Pharmacists); Fórum das ONG-AIDS do Estado do Maranhão; Fórum das ONG-AIDS do Estado de São Paulo; Fórum das ONG-AIDS do Estado do Rio Grande do Sul; GAPA/SP—Grupo de Apoio à Prevenção à AIDS de São Paulo (Support Group for AIDS Prevention in São Paulo); GAPA/RS — Grupo de Apoio à Prevenção à AIDS do Rio Grande do Sul (Support Group for AIDS Prevention in Rio Grande do Sul); GAPA/BA — Grupo de Apoio à Prevenção à AIDS da Bahia (Support Group for AIDS Prevention in Bahia); Gestos — Soropositividade, Comunicação e Gênero (GESTOS — HIV+, Communication and Gender); GIV — Grupo de Incentivo à Vida (Incentive to Life Group); Grupo Pela Vidda/SP (Group for Life in São Paulo); Grupo Pela Vidda/RJ (Group for Life in Rio de Janeiro); GRAB — Grupo de Resistência Asa Branca (Resistance Group Asa Branca); IDEC— Instituto Brasileiro de Defesa do Consumidor (Brazilian Institute for Consumers Protection); RNP+/MA — Network of People Living with HIV/AIDS Maranhão; RNP+/PI — Network of People Living with HIV/AIDS Piauí; UAEM Brasil — Universidades Aliadas por Medicamentos Essenciais (Universities Allied for Essential Medicines Brazil) (Brazil);
- JS27 **Joint submission 27 submitted by:** Asociacion del Pueblo Kanamari del Valle del Yavari (AKAVAJA); and Centro de Trabajo Indigenista (CTI) (Brazil);
- JS28 **Joint submission 28 submitted by:** Comision Guarani Yvyrupa (CGY); and Centro de Trabajo Indigenista (CTI) (Brazil).

² The following abbreviations are used in UPR documents:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination;
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights;
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR;
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights;
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR;
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty;
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women;
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW;
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment;
OP-CAT	Optional Protocol to CAT;
CRC	Convention on the Rights of the Child;
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict;
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography;
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure;
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families;
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities;
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD;
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

³ For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.3, 119.7-119.10, 119.29-119.30, 119.41.

⁴ A/HRC/21/11 recommendations: 119.7 (Philippines) and, 119.8 (Chile).

- ⁵ JS16, P.3. See also JS9, p.9.
- ⁶ JS9, p.9.
- ⁷ A/HRC/21/11 recommendation 119.10 (Chad).
- ⁸ JS18, P.3. See also Four Freedoms Forum, p.2.
- ⁹ For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.4-119.6; 119.16-119.26; 119.31, 119.33, 119.35; 119.39, 119.49, 119.60, 119.75, 119.78, 119.83, 119.86, 119.103, 119.110, 119.115, 119.140.
- ¹⁰ JS11, P.6.
- ¹¹ A/HRC/21/11 recommendations: 119.4 (Slovakia) and 119.5 (Slovenia).
- ¹² CJT, P.2.
- ¹³ For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.24, 119.28, 119.50, 119.53, 119.55, 119.97, 119.134, 119.38-119.39, 119.44, 119.49, 119.54, 119.156.
- ¹⁴ JS6, P.8. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany).
- ¹⁵ JS15, p.4.
- ¹⁶ For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.1 and 119.155.
- ¹⁷ The Proposed Amendment to the Constitution (PEC) 55 was originally introduced as PEC 241.
- ¹⁸ JS11, p.5.
- ¹⁹ JS9, p.5.
- ²⁰ See the Global Compact submission for the universal periodic review of Brazil, p.3.
- ²¹ See the Global Compact submission for the universal periodic review of Brazil, p.3.
- ²² JS14 p.3. See also JS22, p.4; JS11, p.4; JS21, p.6.
- ²³ JS22, p.7.
- ²⁴ JS22, p.4.
- ²⁵ JS14, p.7.
- ²⁶ JS22, p.3.
- ²⁷ Oceania HR, p.3.
- ²⁸ JS18, p.4.
- ²⁹ JS 24, p.4.
- ³⁰ For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.11-119.15, 119.59-119.69, 119.71-119.78, 119.110.
- ³¹ AI, pp.1-2. A/HRC/21/11, Recommendations 119.62 (Australia) and 119.65 (Spain), 119.120 (Slovakia), 119.123 (Germany) and 119.59 (Namibia); A/HRC/21/11/Add.1, paragraph 15.
- ³² CONECTAS, pp.2-4. A/HRC/21/11, recommendations 119.60 (Denmark) and 119.61 (Republic of Korea).
- ³³ CONECTAS, pp. 3-4.
- ³⁴ JS6, p.8. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany) and UNPO, p.6. A/HRC/21/11, recommendation 119.82 (Switzerland).
- ³⁵ DAVIDA, p.2.
- ³⁶ JS18, p.12. A/HRC/21/11, recommendation 119.65 (Norway). See also JS 24, p.4; AI, p.5; Omega Research Foundations, p.2.
- ³⁷ JS21, pp.12-13 and AI, p.5. See also: JS24, pp. 4-6; JS18, pp.4-8; JS2, pp.2-8; RSF-RWB, pp.1-2.
- ³⁸ AI, pp.2-4.
- ³⁹ Omega Research Foundation, pp.1-2. A/HRC/21/11, recommendations 119.163 (Netherlands) and 119.64 (Norway).
- ⁴⁰ AI, p.2. A/HRC/21/11, Recommendations 119.11 (Sweden), 119.12 (United Kingdom), 119.13 (Australia), 119.14 (Denmark), 119.63 (Uzbekistan), 119.64 (Indonesia), 119.66 (Netherlands), 119.68 (Slovenia) and 119.122 (Czech Republic).
- ⁴¹ Omega Research Foundation, p.2. A/HRC/21/11, recommendations 119.11, 119.12 and 119.14.
- ⁴² CONECTAS, p.6. A/HRC/21/11, recommendations 119.63 (Uzbekistan) and 119.64 (Indonesia).
- ⁴³ JS17, p.2. A/HRC/21/11 recommendations: 119.66 (Netherlands), 119.69 (Spain), 119.71 (United States), 119.76 (Thailand) and 119.77 (Greece). See also APG23, p.2; AI p.4.
- ⁴⁴ JS 17, p.6. A/HRC/21/11 recommendations: 119.66 (Netherlands), 119.69 (Spain), 119.71 (United States), 119.76 (Thailand) and 119.77 (Greece). See also HRW, p.3; IEPAS, p.2.
- ⁴⁵ APG23, p.2.
- ⁴⁶ JS 17, pp.3-4. A/HRC/21/11 recommendations: 119.66 (Netherlands), 119.69 (Spain), 119.71 (United States), 119.76 (Thailand) and 119.77 (Greece).
- ⁴⁷ HRW, p.5.
- ⁴⁸ JS20, pp. 1-6. See also AI p.4.
- ⁴⁹ For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.90; 119.110-119.126.
- ⁵⁰ HRW, p.2. A/HRC/21/11 recommendations: 119.65 (Spain), 119.122 (Czech Republic) and 119.123 (Germany).
- ⁵¹ JS17, p.9. A/HRC/21/11 recommendations: 119.66 (Netherlands), 119.69 (Spain), 119.71 (United States), 119.76 (Thailand) and 119.77 (Greece). See also HRW, p.4.
- ⁵² CONECTAS, p.7. A/HRC/21/11, recommendation 119.64 (Indonesia).

- 53 JS17, p.10. A/HRC/21/11 recommendations: 119.66 (Netherlands), 119.69 (Spain), 119.71 (United States), 119.76 (Thailand) and 119.77 (Greece).
- 54 JS17, p.11. A/HRC/21/11 recommendations: 119.66 (Netherlands), 119.69 (Spain), 119.71 (United States), 119.76 (Thailand) and 119.77 (Greece).
- 55 AJD, pp.5-8.
- 56 JS24, p.5.
- 57 JS2, pp.5-6. A/HRC/21/11, recommendations 119.31 (Cape Verde), 119.59 (Namibia), 119.79 (Netherlands), 119.120 (Slovakia) and 119.122 (Czech Republic).
- 58 JS6, p.7 A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany) and JS7, p.11.
- 59 JS7, p.7. See also AIDA, p.1. Recommendations 119.138 (Thailand) and 119.143 (China).
- 60 JS21, p.5.
- 61 A/HRC/21/11, recommendation 119.115 (Chile).
- 62 CJT, p.3.
- 63 HRW, p.1.
- 64 A/HRC/21/11 recommendations: 119.124 (Paraguay), 119.125 (Argentina) and 119.126 (France).
- 65 CJT, pp.3-4.
- 66 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.79-119.89; 119.130; 119.144; 119.146; 119.148.
- 67 RSF-RWB, p.4.
- 68 A/HRC/21/11, recommendation 119.130 (Estonia).
- 69 JS18, pp.8-9. See also JS 2, p.7.
- 70 RSF-RWB, p.4.
- 71 JS2, p.2.
- 72 JS24, p.3.
- 73 AccessNow, p.3.
- 74 JS2, p.8. A/HRC/21/11, recommendation 119.130 (Estonia). See also JS18, p.9.
- 75 JS24, p.3. See also JS2, p.8; JS5, p.7.
- 76 AccessNow, p.2.
- 77 JS18, p.4. A/HRC/21/11 recommendations: 119.70 (Turkey), 119.80 (Norway), 119.64 (Indonesia), 119.67 (Republic of Korea) among others.
- 78 JS24, pp.4-6. See also JS18, pp.4-8; JS2, pp.2-8; RSF-RWB, p.1.
- 79 JS2, p.2. A/HRC/21/11, recommendation 119.89 (France).
- 80 RSF-RWB, p.2. A/HRC/21/11, recommendation 119.89 (France).
- 81 JS18, p. 4. See also JS21, pps.14-15; JS24, p.5; JS2, p.2; AI, p.1.
- 82 JS2, p.2. A/HRC/21/11, recommendations 119.82 (Switzerland), 119.83 (Timor-Leste), 119.84 (United Kingdom), 119.85 (Australia), 119.87 (Poland), 119.88 (Czech Republic), 119.89 (France), 119.80 (Norway), 119.81 (Spain) and 119.86 (Belgium).
- 83 JS18, p.8. JS21, p.7 and Cultural Survival, p.5.
- 84 JS6, p.10. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany).
- 85 DAVIDA, p.3.
- 86 JS24, pp.1-2.
- 87 JS6, p.11 A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany) and Cultural Survival, p.3.
- 88 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.98-119.103; 119.106-119.107; 119.119.
- 89 JS9, pp.8-9. See also JS14, p.10.
- 90 JS13, pp.3-10.
- 91 JS13, p.4. See also JS9, pp.8-9; Dominicans, p.5.
- 92 Dominicans, p.4.
- 93 JS13, pp. 5-6. See also JS9, p.8-9; JS4, p.11; JS4, p.11.
- 94 Dominicans, pp.3-4. . A/HRC/21/11, recommendations 119.106 (Iran), 119.107 (Iraq) and 119.119 (Paraguay).
- 95 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.27; 119.127-119.129.
- 96 JS5, pp.2-11. A/HRC/21/11, recommendation 119.116 (Estonia).
- 97 JS5, p.6.
- 98 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.43; 119.107; 119.119; 119.151-119.152; 119.154.
- 99 JS13, p.3.
- 100 JS13, p.8.
- 101 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, para. 119.133.
- 102 JS9, p.5.

- 103 JS11, pp.4-6.
 104 JS13, p.10.
 105 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.131-119.132; 119.58; 119.135; 119.136-119.137; 119.141-119.145; 119.147; 119.150; 119.153; 119.157; 119.170.
 106 JS6, p.9. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany).
 107 A/HRC/21/11, recommendations 119.131 (Morocco) and 119.145 (Cuba).
 108 JS9, p.4.
 109 JS3, pp.4-5.
 110 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.146; 119.148-119.149; 119.151; 119.152.
 111 JS9, p.9.
 112 JS26, pp.2-11.
 113 JS26, pp.12-13.
 114 JS4, pp.1-2. A/HRC/21/11, recommendation 119.149 (France).
 115 CRR, p.3. Recommendations 119.146 (Colombia) and 119.149 (France). See also ADF International, p. 2.
 116 JS1, p.3.
 117 JS4, p.4. A/HRC/21/11, recommendation 119.149 (France). See also ADF International, p.3.
 118 CRR, p.5. Recommendations 119.146 (Colombia) and 119.149 (France).
 119 CRR, p.4. Recommendations 119.146 (Colombia) and 119.149 (France).
 120 JS4, p.6 A/HRC/21/11, recommendation 119.149 (France). and CRR, pp.1-3. Recommendations 119.146 (Colombia) and 119.149 (France).
 121 ADF International, pp.2-4.
 122 JS4, p.6 A/HRC/21/11, recommendation 119.149 (France). and CRR, pp.1-3.
 123 JS6, p.12. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany).
 124 Cultural Survival, p.6.
 125 JS27, p.4.
 126 HAY, p.1.
 127 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.156-119.161.
 128 JS3, pp.4-5.
 129 IIDH, p.7. See also The Good Group, p.2.
 130 FMSI, pp.3-4. . A/HRC/21/11, recommendations 119.160 (Iran), 119.157 (Palestine) and 119.38 (Slovakia).
 131 JS3, p.6.
 132 A/HRC/21/11 recommendations: 119.33 (Colombia), 119.47 (Qatar) and 119.94 (Uzbekistan).
 133 JS3, p.11. See also, JS15, p.4.
 134 JS15, p.4.
 135 JS15, pp.6-8.
 136 JS15, pp.2-3.
 137 JS6, p.11. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany).
 138 JS10, pp.3-5.
 139 JS10, p.10.
 140 JS27, p.6.
 141 JS3, p.12 A/HRC/21/11, recommendation 119.159 (Honduras) and JS25, p.8. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.138 (Thailand), and 119.141 (Belgium).
 142 A/HRC/21/11 recommendations: 119.158 (Holy See).
 143 JS19, p.8.
 144 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.2; 119.45; 119.47; 119.90-119.96; 119.140.
 145 JS3, p.10.
 146 JS1, p.2.
 147 A/HRC/21/11 recommendation: 119.90 (Canada).
 148 JS19, pp.9-10.
 149 JS6, p.9. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany).
 150 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.33; 119.104-119.105; 119.108-119.109; 119.140.
 151 A/HRC/21/11 recommendation: 119.129 (Uruguay).
 152 JS19, p.4.

- 153 JS20, p.2.
 154 HRW, p.6 and JS19, p.6.
 155 A/HRC/21/11 recommendation: 119.162 (Morocco).
 156 JS19, p.3.
 157 JS19, pp.5-6.
 158 A/HRC/21/11 recommendation: 119.152 (Iran).
 159 JS19, p.11.
 160 JS23, p.4.
 161 JS23, p.14.
 162 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.35, 119.39; 119.134; 119.136-119.138; 119.140, 119.142.
 163 HRW, p.1.
 164 FMSI, p.4. A/HRC/21/11, recommendations 119.160 (Iran), 119.157 (Palestine) and 119.38 (Slovakia).
 165 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, paras. 119.31; 119.140; 119.162-119.169.
 166 JS6, p.13. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany). See also AI, p.1; STP CH, p.2.
 167 JS8, pp.2-3. A/HRC/21/11 recommendation 119.29 (Guatemala).
 168 AI, p.3. A/HRC/21/11, Recommendations 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland), and 119.169 (Germany), 119.165 (Norway). See also JS7, p.8.
 169 STP CH, p.2. A/HRC/21/11 recommendations: 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.167 (Slovakia) and 119.168 (Poland).
 170 JS9, p.4.
 171 JS6, pp.4-7. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany). See also JS28, p.1.
 172 JS28, p.1.
 173 JS6, p.6 A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany) and Cultural Survival, p.4. See also UNPO, p.4.
 174 UNPO, p.7. A/HRC/21/11, recommendations 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia) and 119.169 (Germany). See also the Society for Threatened Peoples, p.2; JS7, p.13; JS6, p.4; JS25, p.5; JS 19, p.3; Cultural Survival, p.3.
 175 JS6, p.6 and JS25, p.5. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany). See also JS25, p.4.
 176 A/HRC/21/11 recommendation 119.162 (Morocco).
 177 A/HRC/21/11 recommendations: 119.163 (Netherlands) and 119.169 (Germany).
 178 JS9, p.3.
 179 JS6, p.5. A/HRC/21/11 recommendations: 119.31 (Cape Verde), 119.32 (Ecuador), 119.50 (Turkey), 119.82 (Switzerland), 119.84 (United Kingdom), 119.138 (Thailand), 119.144 (Egypt), 119.158 (Holy See), 119.162 (Morocco), 119.163 (Netherlands), 119.164 (Norway), 119.165 (Norway), 119.166 (Peru), 119.167 (Slovakia), 119.168 (Poland) and 119.169 (Germany).
 180 JS22, p.4. See also AI, p.3; The Society for Threatened Peoples, p.2.
 181 STP CH, p. 2.
 182 JS8, p.12. /HRC/21/11 recommendation 119.29 (Guatemala).
 183 JS8, p.10. /HRC/21/11 recommendation 119.29 (Guatemala).
 184 JS12, pp.2-6.
 185 ANQ, p.5.
 186 JS27, pp.3-4.
 187 For relevant recommendations see A/HRC/21/11, para. 119.170.
 188 JS16, p.2.
 189 A/HRC/21/11 recommendation: 119.170 (Holy See).
 190 JS16, pp.4-7.
 191 JS16, pp.8-9. HRC/21/11 recommendation 119.170 (Holy See).